

The role of governance in reforming the Palestinian water and sanitation sector

Fuad Yousef Rammal

Bouchta Alkhazzan

College of Arts and Humanities || Dhar Al-Mahraz || Sidi Mohamed Bin Abdullah University || Morocco

Abstract: The research objective has identified the role of governance in the reform of the water and sanitation sector, and the research problem was identified in determining the concerns of the deterioration of the role of governance in reforming the Palestinian water and sanitation sector due to the political, financial and organizational challenges facing the sector. During the governance interventions that were approved in the National Water Policy in Palestine 2013-2032, in the West Bank and Gaza Strip in Palestine, a basic hypothesis was developed that revolved around that the role of governance in reforming the water and sanitation sector is moving forward in accomplishing what was planned according to measure the impact of governance in the reform process and to match the percentages of achievement with what has been planned, and took the analytical approach and used the focusing group "Delphi policies" as a tool to analyze data collected by reviewing reports, records, plans and policies, as well as different related literature, making temporal and quantitative comparison of numbers and indicators contained in approved surveys. The research concluded with several results groups, most importantly the weak role of governance in the reform of the Palestinian water and sanitation sector, which appeared in two groups, the first related to the domination of the Israeli occupation on the hydro geo- politics on the West Bank and Gaza Strip, the second group of reasons related to organizational errors in the structural and institutional formation in the Palestinian water sector.

The research recommended to work on building an advanced information system, activates the role of commitment, accountability, cooperation, and partnership, and reactivate the establishment of a national water company, regional water utilities and water user associations. Furthermore, it recommended changing the leadership of the center to the decentralized level and the development and adoption of an organizational structure of the water authority that coincide with its assigned role in the management of Palestinian water and sanitation sector.

Keywords: Governance, Water and Sanitation Sector, National Water Policy.

دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني

فؤاد يوسف الرمال

بوشتي الخزان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية || ظهر المهرز || جامعة سيدي محمد بن عبد الله || المملكة المغربية

المستخلص: هدف البحث إلى التعرف على دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، وتحددت مشكلته في تحديد مخاوف تداعي دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني بسبب التحديات السياسية والمالية والتنظيمية التي يواجهها القطاع، ركزت أهمية البحث على تحليل النسب والمؤشرات الكمية والنوعية للوصول إلى تحديد دقيق لما تم الوصول له من نسب الإنجاز لمشروع إصلاح قطاع المياه من خلال التدخلات المحكومة التي تم إقرارها في السياسة الوطنية للمياه في فلسطين 2013-

2032، في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، وبناء عليه تم تطوير فرضية اساسية تمحورت في أن دور الحوكمة في اصلاح قطاع المياه والصرف الصحي يمضي قدما في إنجاز ما تم التخطيط له وفقا لقياس اثر الحوكمة في عملية الاصلاح وتطابق نسب الإنجاز مع ما تم التخطيط له.

واتخذ البحث المنهج النوعي التحليلي، باستخدام المجموعة البؤرية بأسلوب "دلفي السياسات" كأداة لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال مراجعة التقارير والسجلات والخطط والسياسات، بالإضافة إلى الأدبيات المختلفة ذات الارتباط بموضوع البحث وعقد المقارنات الزمنية والكمية للأرقام والمؤشرات الواردة في المسوحات المعتمدة، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج كان اهمها وجود ضعف في دور الحوكمة في اصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، لمجموعتين من الأسباب، الأولى تعود إلى هيمنة الاحتلال الإسرائيلي الهيدرو جيو سياسية على الضفة الغربية وقطاع غزة، والمجموعة الثانية من الأسباب تعود إلى أخطاء هيكلية في البناء والتكوين المؤسسي في قطاع المياه الفلسطيني للحالة السياسية والإدارية العامة في فلسطين عامة وقطاع المياه الفلسطيني خاصة.

وقد أوصى البحث بضرورة العمل على بناء نظام معلومات متطور، وتفعيل دور الالتزام والمساءلة والتعاون والشراكة، وإعادة تفعيل إنشاء شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الاقليمية وجمعيات مستخدمي المياه، وتغيير التوجه القيادي من المركزية إلى اللامركزية، وتطوير واعتماد هيكل تنظيمي لسلمة المياه يتلاءم وطبيعة الدور الذي يناط بها في إدارة قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، قطاع المياه والصرف الصحي، السياسة الوطنية للمياه.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تحديد مخاوف تداعي دور الحوكمة في اصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني بسبب التحديات السياسية والمالية المتنوعة التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام (وزارة المالية، البيان الختامي للموازنة 2020-2022، ص30)، وسلطة المياه الفلسطينية بشكل خاص، حيث تواجه السلطة الفلسطينية تحديات سياسية ومالية كبيرة ومتنوعة بسبب توتر وانغلاق الافق السياسي في المفاوضات المتوقفة بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي منذ عقود، وقد ادى الضغط السياسي والمالي على الحكومة الفلسطينية إلى اعلان خطط التقشف، وهذا بدوره القى مخاوف تعظيم الفوارق في الخدمات الاساسية ومنها المائية والتي تمثل عصب الحياة والتطور لاي مجتمع، وقد مثل مشروع الاصلاح لقطاع المياه الافق الإداري والسياسي الهام في رفع درجة التأكد من تقوية أسباب الاستدامة المائية للمجتمع الفلسطيني، لإقامة دولته من منظور مائي وفقا للتصور الاساس لعوامل البقاء والتطور والازدهار، الامر الذي جعل كافة التحديات تقف عائق كبير في وجه التقدم والتطور والمطلوبين، وعدم المضي قدما في درء مخاطر الجوع والفقر والعطش وندرة موارد الطاقة، لما للماء من ترابط لكل هذه العوامل، من اجل ذلك كان التركيز على تقييم دور الحوكمة في اصلاح قطاع المياه والصرف الصحي سؤال مهم ينبغي التوقف عنده لمعرفة الموقف الدقيق للوضع الاستراتيجي والسياساتي لقطاع المياه الفلسطيني، بعد مضي عشر سنوات (2013-2022) على اعلان مشروع الاصلاح لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، والبدء في تنفيذ تدخلاته الاستراتيجية والتنفيذية المختلفة.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس: ما دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني؟

الاسئلة الفرعية:

- 1- ما أثر الحوكمة على واقع إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني؟
- 2- ما التدخلات والفجوات التي دعمت أو تداعت على دور الحوكمة الاصلاحية لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: دور الحوكمة في اصلاح قطاع المياه والصرف الصحي يمضي قدما في إنجاز ما تم التخطيط له.

الفرضيات الفرعية:

- 1- ان أثر الحوكمة على اصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني دعم التكامل بين السياسات العامة والنتائج على ارض الواقع، بما يلبي أهداف السياسات المائية لخدمات المياه والصرف الصحي والبيئي لكافة فئات المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- 2- تعتبر نسب الإنجاز للمؤشرات الحوكمة الاصلاحية لقطاع المياه التي تم الوصول لها مطابقة لما تم التخطيط له، وفقا للسياسة الوطنية للمياه في فلسطين 2013-2032.

أهداف البحث:

- التعرف على دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني.
ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:
- 1- تحليل واقع الحوكمة القطاعية للمياه والصرف الصحي الفلسطيني، ارتباطا بالسياسة الوطنية للمياه في فلسطين (2013-2032).
 - 2- مقارنة أهم المؤشرات القطاعية بنسب الإنجاز لدور الحوكمة الاصلاحية للقطاع.

أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث فيما يأتي:
- الأهمية العلمية: تمكن الأهمية العلمية في تحليل النسب والمؤشرات الكمية والنوعية للوصول إلى تحديد دقيق لما تم الوصول له من نسب الإنجاز لمشروع إصلاح قطاع المياه من خلال التدخلات المحكومة التي تم إقرارها في السياسة الوطنية للمياه في فلسطين 2013-2032.
 - الأهمية العملية: قد يفيد في تزويد أصحاب القرار وصانعي السياسات في قطاع المياه بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار المناسب.

حدود البحث

- الحدود الجغرافية: تتحدد في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين.
- الحدود الزمنية: تتحدد بالفترة المرتبطة باعتماد قانون المياه الفلسطيني لسنة 2014 حتى سنة 2022 وتحديدًا 27/شباط.

المنهجية والأدوات.

لتقليل الغموض والتحيز في معرفة الخبراء النوعية التي تميز صنع القرار في الحياة الواقعية، يتخذ البحث المنهج النوعي في الاجابة على اسئلته واثبات الفرضيات أو نفيها، من خلال الدخول إلى عمق المشكلة البحثية بالتحليل والمقاربات ذات الارتباط بموضوع البحث، في فترة حدود البحث الزمنية، باستخدام أدوات التحليل مثل مراجعة للسجلات والتقارير والجداول والوثائق ذات الارتباط، إضافة إلى تطوير حلقة نقاش موجهة في سياق اسئلة البحث

وفقاً لآلية المجموعة البؤرية المركزة " بأسلوب دلفي السياسات"، من خلال مجموعة من الخبراء في قطاع المياه الفلسطيني، ضمن توجه النقاش المفتوح لأسئلة البحث المحددة.

2- الدراسات السابقة.

تلخصت الدراسات السابقة التي حاولت تجريد معنى الحوكمة الرشيدة للمياه باعتبارها أحد الجوانب التي تنظر في التكامل بين السياسات العامة، والتي تهدف إلى الحضور المناسب لخدمات المياه والصرف الصحي البيئي للسكان ذوي الدخل المنخفض، وكذلك الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين السكان (كامبوس وفراكلانزا، 2010، ص8).

وفي دراسة (Alejandro et al., 2020) التي هدفت إلى تجريد معنى الحوكمة علمياً وصلت من خلال مراجعة الأدبيات والخبراء إلى أن الحوكمة تتركز في التكامل بين السياسات والاستراتيجيات من جهة والأدوار والمسؤوليات والإجراءات من جهة أخرى، والتنسيق والاتساق كشرطية بينهما بحيث تشمل إدارة البيانات والحالة التنظيمية مع إطار تقييمي مستمر.

وارتبطت في السياسة الوطنية للمياه في فلسطين 2013-2032 بالاستدامة المائية بما يشمل الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية واسترداد التكاليف، بما يحقق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات المائية، وفقاً لمنهجية الإدارة المتكاملة للمياه والصرف الصحي الفلسطيني.

وهذا المفهوم للحوكمة منبثق من أدبيات ودراسات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأهدافها (الأمم المتحدة، الموقع الرسمي)، وتحديدًا وبشكل مباشر مع الهدف السادس الداعي إلى "مياه نظيفة والنظافة الصحية"، والهدف السادس عشر والداعي إلى "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، والهدف الرابع عشر الداعي إلى "الحياة تحت البحر"، والهدف الثالث عشر والداعي إلى "العمل المناخي" (الأمم المتحدة، الموقع الرسمي).

وبشكل غير مباشر ارتبط مفهوم الحوكمة في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، وفقاً لما تعرضه السياسة الوطنية للمياه في فلسطين 2013-2032 ارتباطاً بالأهداف الأخرى مثل "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف" (الهدف 17)، و"الحياة في البر" (الهدف 15)، و"مدن وتجمعات مستدامة" (الهدف 11)، و"طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" (الهدف 7) ضمن سياسات التكامل والترابط بين الطاقة والغذاء والماء التي دعت لها مفاهيم الحوكمة والإدارة المتكاملة المختلفة، و"القضاء التام على الجوع" (الهدف 2)، و"القضاء التام على الفقر" (الهدف 1) و"المساواة بين الجنسين" (الهدف 5) (الأمم المتحدة، الموقع الرسمي).

وفي الجانب التطبيقي للدراسات السابقة كشفت النتائج التشخيصية لدراسة (النجار، 2018) أن مصلحة مياه محافظة القدس لديها القدرة على بدء واستيعاب التغيير المتعلق بالتجميع من حيث النطاق والحجم الذي قد يشمل الاستيلاء على أقسام مياه الصرف الصحي البلدية القريبة ومقدمي الخدمات الأصغر الآخريين، والذين غالباً ما يكون أداءهم ضعيفاً ولديهم استثمارات كبيرة في البنية التحتية. كما أشارت النتائج إلى أن الاقتصاد السياسي موات مع آفاق جيدة لاستمرار الزخم الحالي لتعاون مصلحة مياه محافظة القدس مع المانحين وأصحاب المصلحة من أجل الإصلاح، في جوهر النتائج التي دعت لها الدراسة، فإن مصلحة مياه محافظة القدس تتمتع بخصائص المنفعة جيدة الأداء لنجاح العملية، ومع ذلك، هناك حاجة لبعض إجراءات الإصلاح من أجل تعزيز مصلحة مياه محافظة القدس بشكل أكبر استعداداً لعملية دمج خدمات التزويد لمياه الشرب مع إدارة الصرف الصحي أيضاً، (Najjar, 2018, P6).

وكذلك دراسة (Ahmad& Araral, 2019) حول إدارة المياه في الهند محاولة الوصول إلى تقييم تنفيذ قانون المياه وسياسة وإدارة المنشآت المائية في ثماني ولايات هندية، والتي ابرزت وجود تحسن في حوكمة المنشآت المائية

بالمقارنة بين فترتين زمنييتين وفقا (17) مؤشر حوكمة تطل القانون والسياسات والاجراءات ودور الدولة، وعزت هذا التحسن إلى حقيقة أن الحكومة الهندية تولي اهتمامًا خاصًا لتوفير مياه الشرب النظيفة بعد إعلان أهداف التنمية المستدامة.

وهذه النتائج تخالفت مع الدراسة للحالة الفلسطينية (Khatib et al., 2017) التي هدفت إلى دراسة الفجوة المعرفية لحوكمة إعادة الاستخدام للمياه العادمة من خلال تحديد عوامل الحوكمة التي تؤثر على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري في فلسطين. وقد تم اختيار مدينة أريحا كموقع لدراسة الحالة، نظرًا لدورها الهام في الإنتاج الزراعي في فلسطين.

وبناءً على المقابلات ومراجعات الوثائق التي أجرتها الدراسة باستخدام أداة تقييم الحوكمة، تم تحديد ثلاثة عوامل متعلقة بالحوكمة تشمل ضعف الاتساق بين الجهات الفاعلة، وهو ما ينعكس في المسؤوليات المتداخلة وغير الواضحة؛ وضعف مدى وتماسك الحالة القانونية، مما يدل على عدم وجود قوانين وتداخل وتضارب الأحكام؛ وأخيرا قلة الموارد، مثل البنية التحتية المناسبة. وهذه النتائج تقاطعت بشكل كبير مع نتائج الدراسة هنا. ومع ذلك فإن الدراسة هنا تركز على المستوى القطاعي (الماكرو) للمياه والصرف الصحي، والتي تميزت فيها عن الدراسات السابقة وخاصة التطبيقية منها والتي ركزت على مستوى المياكرو في حدود مزودي خدمات المياه بالمفروق.

3- الإطار النظري للدراسة.

اتخذ الإطار النظري للدراسة شرح مفهوم مشروع الإصلاح لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني منطلقا، من خلال تحديد أهداف برنامج الإصلاح، وتلخيص ما جاء في السياسات والاستراتيجيات والخطط المختلفة التي تضمنها برنامج الإصلاح، وحصص أهم الأنظمة والتعليمات المنبثقة عن برنامج الإصلاح وعرض الأدبيات التي تركز على مؤشرات الحوكمة القطاعية للمياه والصرف الصحي.

مقدمة:

تقتضي الحاجة إلى الوقوف في نظرة تحليلية لاهم التدخلات التي قادتها سلطة المياه الفلسطينية بشأن إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني منذ عام 2013 بقصد الوصول إلى قطاع مائي محوكم يدعم أسباب الاستدامة المائية كجزء أساس، يتكامل مع باقي تدخلات التنمية المستدامة، التي ركزت عليها الخطط الفلسطينية المتعاقبة في مختلف اجنداتها السياسية الوطنية والقطاعية**⁽¹⁾ على حد سواء، وفي هذا السياق تم إنشاء قرار بقانون المياه الجديد الداعي إلى حاكمية مؤسساتية تقتضي الوصول إلى دعم استدامة المياه والصرف الصحي الفلسطيني، وفقا للإدارة المتكاملة للمصادر المائية المختلفة التقليدية منها وغير التقليدية، وبعد مرور عشر سنوات على هذا التوجه اقتضت الضرورة إلى الكشف سبر أغوار الموقف المائي الفلسطيني، وإبراز الدور لنهج الحوكمة القطاعية الذي تبنته المؤسسات المائية القطاعية الفلسطينية، والكشف عن أهم الانحرافات والإنجازات التي وصلت لها مؤسسات القطاع، وعلى رأسها سلطة المياه الفلسطينية. من أجل ذلك كانت مشكلة البحث تتمحور حول السؤال: ما هو دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني؟

من أجل تفعيل وتحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في التشريع الفلسطيني بعد قرار 14 بشأن المياه 2014، تم إنشاء العديد من أدوات الدعم، مثل تقسيم الأدوار بين سلطة المياه الفلسطينية التي تعنى بالسياسات،

(1) سيتم عرضها بالتفصيل ادناه.

ومجلس تنظيم قطاع المياه الذي يعنى بتطبيق الأنظمة ومراقبة مزودي الخدمات بالمفرق، وشركة المياه الوطنية التي تعنى بتزويد المياه بالجملة، وجمعيات مستخدمي المياه وهم الاطراف المستخدمة للمياه في مختلف التخصيصات تركيزا لإصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، بحيث ترافق ذلك مشاركة عبر قطاعية مع سلطة البيئية ووزارات الزراعة والحكم المحلي والصحة (سلطة المياه الفلسطينية (1)، 2014).

عملية اصلاح قطاع المياه الفلسطيني

على الرغم من تأثير الاحتلال الإسرائيلي في منع تطوير قطاع المياه خلال السنوات ال 20 الماضية، أدركت القيادة الفلسطينية أن إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة، يتطلب وجود مؤسسات قوية وشفافة وخاضعة للمساءلة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات الشعب الفلسطيني.

وعليه، أقر مجلس وزراء دولة فلسطين "خطة عملية الاصلاح" في 14 كانون الأول 2009، وذلك من أجل تحديد وتنفيذ برنامج الإصلاح الشامل المؤسسي والقانوني لقطاع المياه الفلسطيني. وكهيئة مركزية في القطاع، أعطيت سلطة المياه الصلاحية لقيادة عملية الإصلاح. وتشمل عملية الإصلاح إعادة تنظيم قطاع المياه ومؤسساته إلى جانب بناء القدرات ومراجعة السياسات والاستراتيجيات، وقد تم تمويل أنشطة برنامج الاصلاح من قبل مجموعه من المانحين تتمثل بالبنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية، الاتحاد الأوروبي، الحكومة الهولندية، الوكالة السويدية الدولية للتنمية والتعاون، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الحكومة النرويجية، ووكالة التنمية البلجيكية، وغيرها من المانحين (PWA, 2019).

وهدف برنامج الإصلاح إلى (PWA.2013, P 93):

- 1- إنشاء مؤسسات قوية وقادرة على الاستمرارية في إطار قانوني يحدد دورها ومسؤولياتها والعلاقة بينها بوضوح.
- 2- يعمل على تطوير استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمار تزويد المياه والصرف الصحي إلى جانب تطوير وتصميم وتنفيذ المشاريع، وذلك في محاولة لتسريع تنمية البنية التحتية بشكل كبير.
- 3- تنظيم مزودي خدمات المياه والصرف الصحي بحيث يعمل على تسريع الحصول على خدمات عادلة وعالية الجودة مع تحسين الكفاءة واسترداد التكاليف.
- 4- بناء المعرفة المؤسسية والسياسات وقدرات الرقابة والتنفيذ، وذلك كجزء من جهد يرمي إلى تحقيق إدارة مستدامة لموارد المياه.
- 5- تحسين الوعي بما يتعلق بإدارة الطلب على المياه إلى جانب تطوير سياسات لترشيد استهلاك المياه.

وعند تحليل ما جاء في التقارير المختلفة في عملية الاصلاح لقطاع المياه الفلسطيني فانه يتبين ما يأتي:
بدأت عملية الإصلاح بإعداد دراسة المراجعة المؤسسية والتي تهدف إلى تحليل واقع قطاع المياه واقتراح الترتيب المؤسسي لإنجاح عملية الإصلاح، ونتج عنها القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه والذي يهدف إلى إدارة وتطوير مصادر المياه في فلسطين، وزيادة طاقتها، وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث والاستنزاف، وتحسين ورفع مستوى تقديم الخدمات المائي وتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه، من خلال إنشاء المؤسسات الرئيسية العاملة في قطاع المياه وتوزيع المهام والمسؤوليات فيما بينها، وتتمثل في (سلطة المياه الفلسطينية، 2014):

- سلطة المياه الفلسطينية: ألقى القرار بقانون المسؤولية كاملة على عاتق سلطة المياه لإدارة مصادر المياه في فلسطين وحمايتها بطريقة متكاملة ومستدامة، بالإضافة لترخيصها وتطوير استغلالها، وإعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط المائية العامة، والأنظمة اللازمة لتطوير واستدامة القطاع، والعمل على تحقيق

التوزيع العادل والاستخدام الامثل للمياه، والعمل مع الجهات ذات العلاقة على خلق بيئة استثمارية مستقرة ومناسبة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه. ووضع الإجراءات والخطط الكفيلة بإنشاء وتطوير شركة المياه الوطنية، ومرافق المياه الإقليمية، وجمعيات مستخدمي المياه (سلطة المياه الفلسطينية، 2014، ص 18).

● مجلس تنظيم قطاع المياه: يعنى المجلس بمراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمات المياه، بما يشمل الانتاج والنقل والتوزيع والاستهلاك وإدارة الصرف الصحي، وذلك من أجل ضمان جودة وكفاءة خدمات قطاع توفير المياه وخدمات مياه الصرف الصحي في فلسطين الموفرة للمستهلكين وبأسعار مناسبة (سلطة المياه الفلسطينية، 2014، ص 27-30).

تم اصدار قرار إنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 08 تموز 2014، تلاه تشكيل مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه وإصدار النظام والمالي والإداري بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء. وقد عمل المجلس منذ انشائه على تفعيل دوره من حيث إعداد الأنظمة والاجراءات الداخلية، ونشر تقارير مراقبة أداء مزودي الخدمات وغيرها من المهام في سبيل تنفيذ المهام المنوطة به حسب قانون المياه**⁽²⁾.

● شركة المياه الوطنية: تعنى الشركة بتزويد وبيع المياه بالجملة لمصالح المياه والهيئات المحلية ومجالس خدمات المياه المشتركة والجمعيات، بالإضافة إلى استخراج المياه من مصادر المياه وتحليتها ونقلها بالجملة، وإدارة وتطوير وتنمية أية موجودات (سلطة المياه الفلسطينية، 2014، ص 42-46).

تعمل سلطة المياه حالياً على إعادة تأهيل دائرة مياه الضفة الغربية، واتخذت العديد من الخطوات العملية بهدف إنشاء شركة المياه الوطنية.

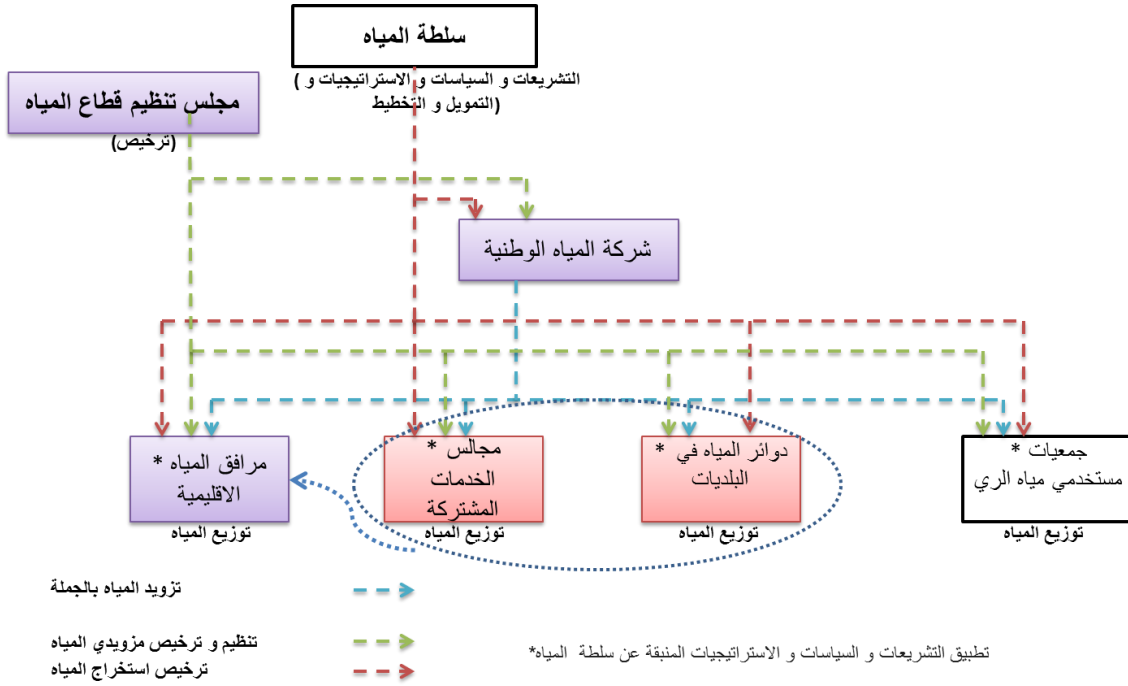
● مرافق المياه الإقليمية: تهدف مرافق المياه إلى توفير خدمات المياه والصرف الصحي وتقديمها للمستهلكين للاستخدامات المختلفة، وفق الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة. والعمل على تلبية احتياجات المياه ذات الجودة المناسبة وخدمات الصرف الصحي لأغراض استخدامها من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان ذلك، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتطوير هذه الخدمات.

حالياً، تعمل سلطة المياه بالتعاون مع الشركاء في القطاع لتقليل عدد مزودي الخدمات، وإنشاء مرافق المياه الإقليمية ضمن برامج عديدة.

● جمعيات مستخدمي المياه: تعنى جمعيات مستخدمي المياه بإدارة خدمة تزويد مياه الري على المستوى المحلي بطريقة مستدامة، ويجري العمل حالياً على إنشاء العديد من الجمعيات بالتعاون مع وزارة الزراعة (سلطة المياه الفلسطينية، 2014، ص 47).

ليصبح شكل قطاع المياه الهيكلي كما هو موضح في الشكل الاتي:

للاطلاع على تقارير مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني برجاء اتباع الرابط <https://www.wsrc.ps/> (2)



الشكل (1): الهيكل التنظيمي لقطاع المياه حسب ما نص عليه قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2014

وقد دأبت سلطة المياه إلى المضي قدماً واتخاذ خطوات هامة وعملية لتطوير قطاع المياه والشروع بالإصلاح سواء على مستوى التطوير الداخلي لسلطة المياه أو مستوى التطوير الخارجي من خلال العمل على إنشاء مرافق المياه الإقليمية وشركة المياه الوطنية.

إعداد السياسة والاستراتيجيات والخطط المائية العامة:

اعتمدت سلطة المياه الفلسطينية مبدأ التخطيط الاستراتيجي المتوسط والبعيد المدى، حيث قامت خلال الفترة الماضية بإعداد مجموعة من السياسات والاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية على مستوى قطاع المياه كما هو موضح أدناه:

جدول (1): السياسات والاستراتيجيات والخطط المعتمدة في سلطة المياه الفلسطينية

1	السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين 2012-2032	توفر السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه إطاراً للتخطيط والإدارة اللازمة لحماية مصادر المياه والمحافظة عليها وتطويرها على نحو مستدام، وكذلك لتحسين إمدادات خدمات المياه والصرف الصحي ضمن المعايير ذات الصلة في فلسطين.
2	استراتيجية وسياسة بناء وتنمية القدرات في قطاع المياه	تقدم هذه الوثيقة إطار عمل من أجل بناء قدرات جميع مؤسسات قطاع المياه حتى توفر خدمات المياه بفعالية وكفاءة، إلى جانب خدمات الصرف الصحي وإدارة المصادر المائية في فلسطين.
3	استراتيجية التوعية المائية	توفر هذه الاستراتيجية خارطة طريق تمكن مؤسسات قطاع المياه من سد الفجوة المعلوماتية والتوعية على مختلف المستويات.
4	مبادئ وعناصر سياسة إدارة الطلب على المياه	تشير إدارة الطلب على المياه إلى الإجراءات الرامية إلى زيادة الكفاءة الفنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية في كافة الاستخدامات القطاعية. وتهدف إلى تخفيض الفاقد من المياه والاستخدام الأمثل للمياه لتحقيق الرضا عن تلبية الطلب على المياه في الحاضر والمستقبل.

5	الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني (2017-2022)	تم إعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه بهدف تحقيق تنمية متكاملة وخطة العمل للمشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية ومناطق تنفيذها في المحافظات وعلى المستوى المحلي.
6	استراتيجية المياه العابرة للحدود	تهدف هذه الدراسة لوضع خطة استراتيجية لإدارة المياه العابرة للحدود. بهدف تحديد الإطار الرئيسي للتعاون الإقليمي في إدارة وتطوير وحماية وحل المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة بشكل مستدام.
7	استراتيجيات قطاع المياه في التمويل المستدام	تهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع المقدر لدى مزودي الخدمات على تأمين مصادر مالية كافية ومستقرة على المدى الطويل وتوزيعها في الوقت المناسب وبالطريقة المثلى لتغطية استرداد كامل التكاليف.
8	استراتيجية الحد من المياه غير المحاسب عليها	تهدف الاستراتيجية للحد من المياه غير المحاسب عليها لدى مزودي المياه وإلى تطوير إجراءات تقييم حجم ونوع المياه غير المحاسب عليها الحالية، وتمكين مزودي الخدمة من تقليلها بشكل تدريجي.
9	الخطة الاستراتيجية لنظم المعلومات المائية 2016-2018	تم تطوير الخطة الاستراتيجية لتحقيق التكامل في أنظمة المعلومات المائية بهدف تطوير كفاءة وجودة جمع البيانات المائية، وتحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمياه وتطوير القدرات لإعداد نماذج المياه والتنبؤ بها والقدرة على دعم القرار السياسي وإدارة بنية المعلومات المؤسسية.
10	دليل إدماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه والصرف الصحي في فلسطين	تم إعداد هذا الدليل من أجل إرشاد وتمكين العاملين والعاملات في قطاع المياه والصرف الصحي على إدماج النوع الاجتماعي في جميع المستويات الإدارية ومراحل التخطيط المختلفة في قطاع المياه وعلى المستوى المحلي.
11	استراتيجية التخلص من الحمأة	تهدف هذه الاستراتيجية إلى تمكين المؤسسات العاملة في قطاع المياه من إدارة الحمأة الناتجة عن عملية معالجة المياه العادمة.
12	خطة مأمونية وسلامة المياه	تهدف هذه الخطة إلى ضمان تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بما يتناسب ومعايير الصحة.
13	استراتيجية مصادر المياه والنقل	تهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع خطة مرحلية لتطوير مصادر المياه والبنية التحتية بين محافظات الوطن.

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2013

وبالإشارة إلى هذه الاستراتيجيات الفرعية فإن العمل قائم على السياسات والخطط قيد الإعداد كما هو موضح ومختصر في الجدول الآتي:

جدول (2): السياسات قيد الإعداد في سلطة المياه الفلسطينية

1	سياسة العدالة في توزيع المياه	تهدف هذه السياسة إلى تحديد أسس ومبادئ وإجراءات العدالة في توزيع المياه بما يضمن التخصيص العادل والمتصف لإمدادات المياه المحدودة لكل نوع من المستخدمين وفقاً للأولويات، والتوزيع العادل بين المناطق وديمومة المصادر المائية وتوفير كميات مياه إضافية.
2	سياسة استخدام مصادر المياه البديلة	تهدف هذه السياسة إلى إدارة مصادر المياه البديلة بطريقة متكاملة وتطويرها بشكل مستدام، وبما يضمن توفير كميات مياه إضافية والحد من الاستغلال الزائد لمصادر المياه التقليدية وتحسين القدرة على التخصيص.
3	سياسة المياه غير المحاسب عليها	تهدف هذه السياسة إلى تخفيض نسبة المياه غير المحاسب عليها للمستوى المطلوب وفق المعايير المحلية وتحديد أسس ومبادئ وإجراءات خفض المياه غير المحاسب.
4	سياسة تحسين خدمات الصرف الصحي	تهدف هذه السياسة إلى تحديد أسس ومبادئ وإجراءات تحسين خدمات الصرف الصحي بما يضمن تحسين كفاءة إدارة المياه العادمة في فلسطين والحفاظ على الصحة العامة من الملوثات وحماية البيئة.

5	سياسة الملوث يدفع	تهدف هذه السياسة إلى حماية المصادر المائية من التلوث وتفادي الأضرار غير القابلة للتعويض، وتوفير مناطق حماية لمصادر المياه ومعالجة الأضرار القابلة للإصلاح الناتجة عن التلوث.
6	سياسة الاستدامة المالية	تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاستدامة المالية لمقدمي الخدمات وتحديد الأسس والمبادئ والإجراءات بما يحقق رفع الكفاءة الإدارية والمالية والفنية لمقدمي خدمات المياه وتحسين النظم المالية والمحاسبية وتحسين نظم الصيانة والمراقبة وزيادة قدرة مقدمي الخدمات على استرداد التكاليف.
7	سياسة الشفافية والمحاسبة	تهدف هذه السياسة إلى تحديد أسس ومبادئ وإجراءات الرقابة على مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي بما يضمن إرساء قواعد الشفافية والمحاسبة في القطاع وتعزيز المشاركة المجتمعية في القرار ودعم مقدمي الخدمات ودعم الاستخدام الأمثل لمصادر المياه وتقديم الخدمات بعدالة للجميع والإدارة الكفوة في إدارة مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي.
8	سياسة المشاركة المجتمعية	تهدف هذه السياسة إلى العمل على زيادة المشاركة المجتمعية في إدارة قطاع المياه ورفع مستوى الوعي العام حول قضايا المياه والصرف الصحي، وذلك من أجل تشجيع ثقافة المشاركة المجتمعية من مختلف الفئات وأهميتها.
9	سياسة الشراكة مع القطاع الخاص	تهدف هذه السياسة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في قطاع المياه من خلال الشراكة والاستثمار والعمل في القطاع وتحديد أسس ومبادئ وإجراءات الشراكة والاستثمار بما يضمن تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمة في الإدارة والصيانة والتشغيل وتحسين الاستدامة المالية لمقدمي الخدمات وإيجاد مصادر تمويل واقامة المشاريع البنية التحتية والرأسمالية وخلق فرص عمل جديدة وجذب كفاءات وخبرات غير متوفرة في القطاع العام وترشيد النفقات الحكومية.

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2014

إعداد الأنظمة والتعليمات المنبثقة عن القرار بقانون 2014:

كما عمدت سلطة المياه بإعداد مجموعة من الأنظمة استجابة للاستحقاق القانوني الوارد في القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه. وقد جاء إعداد هذه الأنظمة من خلال عقد مجموعة من ورش العمل بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات الاختصاص.

جدول (3): الأنظمة والتعليمات المنبثقة عن القرار بقانون 2014

معتد من مجلس الوزراء	يهدف إلى تنظيم ربط المساكن والمنشآت الصناعية والزراعية بشبكة المجاري العامة من أجل الحفاظ على مكونات أنظمة الصرف الصحي ومخرجات محطة المعالجة من أجل الاستفادة منها كمصدر	نظام ربط المساكن والمنشآت بشبكة المجاري العامة	1
معتد من مجلس الوزراء	يهدف هذا النظام إلى وضع الإطار الناظم لإنشاء جمعيات مستخدمي المياه لإدارة خدمة تزويد مياه الري على المستوى المحلي بطريقة مستدامة ويحدد النظام إجراءات ترخيصها ومهامها وصلاحياتها وإدارتها ومواردها المالية وحلها وجميع الأمور المتعلقة بعملها.	نظام جمعيات مستخدمي المياه	2
معتد من مجلس الوزراء	تم وضع هذا النظام لتأهيل وتطوير دائرة مياه الضفة الغربية للعمل بموجبه خلال المرحلة الانتقالية اللازمة لإنشاء شركة المياه الوطنية ونقل مهام ومسؤوليات وموجودات وأصول دائرة مياه الضفة الغربية لشركة المياه الوطنية	نظام تطوير وتأهيل دائرة مياه الضفة الغربية وتحويلها إلى شركة المياه الوطنية	3
معتد من مجلس الوزراء	يهدف هذا النظام إلى وضع الإطار الناظم لإنشاء مرافق مياه إقليمية لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي، وتحدد مهامها وصلاحياتها وإجراءات ترخيصها وتشكيلها وإدارتها ومواردها المالية وحلها وجميع الأمور المتعلقة بعملها.	النظام الأساسي لمرافق المياه الإقليمية	4

5	نظام ترخيص مرافق المياه الإقليمية والمشغلين	جاء هذا النظام بهدف توضيح وتحديد الاجراءات والاحكام التفصيلية الخاصة بإصدار التراخيص لمرافق المياه الإقليمية وأي مشغل يقوم بإنشاء أو إدارة تشغيل منشأة لتزويد أو تحلية أو معالجة المياه أو جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي وفرض رسوم التراخيص	معتد من مجلس الوزراء
6	نظام التعرف المائية والصرف الصحي ورسوم الربط	يهدف هذا النظام إلى وضع إجراءات تعتمد على ضوابط علمية وفنية مدروسة من أجل الوصول إلى تحديد رسوم وتسعيرة المياه.	تم إعداده وسيتم رفعه لمجلس الوزراء
7	نظام ترخيص حفر الآبار واستخراج المياه الجوفية ومزاولة مهنة الحفر	يهدف هذا النظام إلى تنظيم حفر الآبار واستخراج المياه الجوفية ومزاولة مهنة الحفر من خلال وضع التشريعات اللازمة.	تم إعداده وسيتم رفعه لمجلس الوزراء
8	نظام تعرفه المياه الزراعية	يعتبر أحد الوسائل اللازمة لإدارة مصادر المياه المختلفة، حيث يهدف إلى ترشيد استهلاك المياه سواء المستخدمة في الري أو لغايات تربية الثروة الحيوانية.	تم إعداده وسيتم رفعه لمجلس الوزراء
9	نظام ترخيص استخدام المياه السطحية	يهدف هذا النظام إلى تنظيم استخدام المياه السطحية في فلسطين بما يحقق التنمية وحماية المياه السطحية من الاستخدام الجائر.	تم إعداده وسيتم رفعه لمجلس الوزراء
10	نظام حماية المصادر المائية	يهدف هذا النظام إلى حماية المياه السطحية والجوفية من مخاطر التلوث بأنماطه المختلفة للحفاظ على نوعية المياه، وتنمية الموارد المائية الطبيعية واستثمارها على نحو أمثل.	تم إعداده وسيتم رفعه لمجلس الوزراء
11	تعليمات تخطيط وتصميم البنية التحتية لقطاع المياه	تهدف هذه التعليمات إلى التحقق من أن الخطط الوطنية للاستثمار والبنية التحتية تتبع خطط سياسة واستراتيجية قطاع المياه الوطني وغيرها من الخطط الوطنية، والتأكد من توافق جميع معايير التصميم ومواصفات المنشآت والمعدات والأدوات والأجهزة والمواد المرتبطة بها مباشرة مع المبادئ التوجيهية للسلطة.	تم إعداده ليتم اعتماده من رئيس سلطة المياه
12	تعليمات بخصوص نظام التعرف للمياه والصرف الصحي والرسوم	تهدف هذه التعليمات لتحقيق الاستدامة المالية من خلال استرداد تكلفة تقديم خدمات المياه والصرف الصحي بشكل تدريجي وضمان اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين مستوى وجودة الخدمة المقدمة بما يحقق ضمان الاستخدام السليم والمستدام للموارد	تم إعداده ليتم اعتماده من رئيس سلطة المياه
13	تعليمات بشأن تخصيص المياه	تهدف هذه التعليمات إلى تخصيص المياه بطريقة عادلة ومنصفة بين مختلف المناطق الإدارية ومجموعات المستخدمين ودعم فرص التنمية في المناطق المختلفة وحماية وتعزيز مصالح جميع الفئات الاجتماعية.	تم إعداده ليتم اعتماده من رئيس سلطة المياه

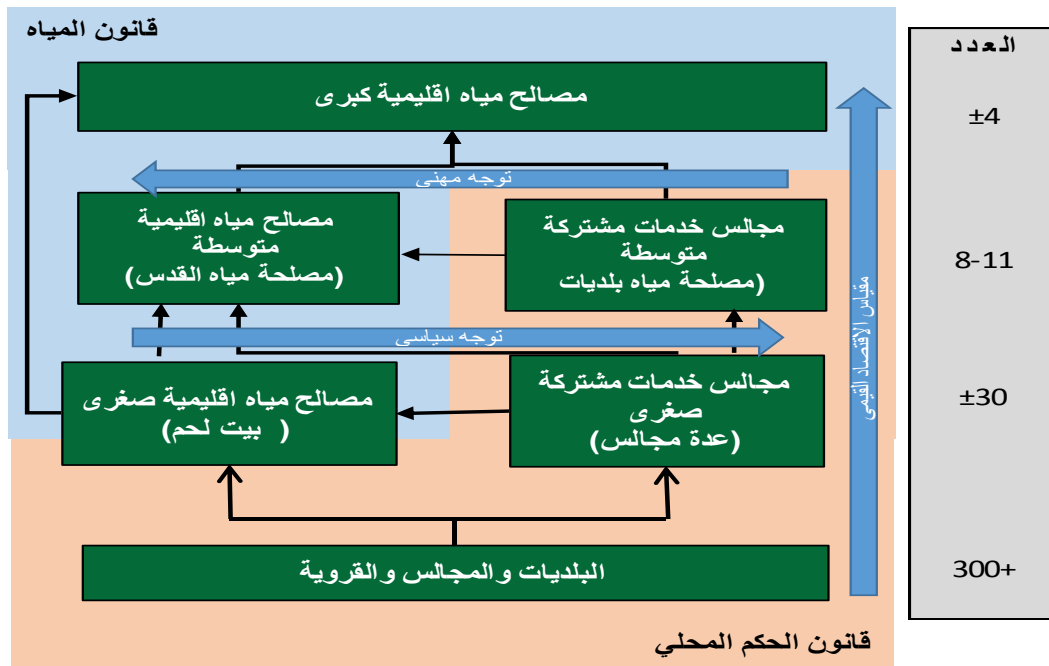
المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2013

من شأن هذه الأنظمة مجتمعة أن تمثل رافعة تنظيمية قوية في سبيل تحقيق أهداف الإصلاح لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، انسجاماً مع الاستراتيجيات التي تم تطويرها في سبيل تحقيق حوكمة رشيدة للقطاع، فقد التزمت سلطة المياه على تطوير النظم الداخلية، حيث تم إعداد نظام المعلومات المحوسب لإدارة ومتابعة عقود

ومشاريع سلطة المياه، ونظام إدارة معلومات مختبر جودة المياه، ونظام معلومات تزويد وتوزيع المياه على مستوى الجملة.

كما عمدت إلى تطوير العديد من الاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية والنظم الخاصة بالمؤسسة، وتم إعداد هيكلية جديدة لسلطة المياه لبناء خطتها الاستراتيجية، وإعداد الوصف الوظيفي وأدلة إجراءات العمل لسلطة المياه، وغيرها من النشاطات في إطار عملية التطوير الداخلي للسلطة، إلا أنها لم تعتمد بعد منذ عشر سنوات. تبذل سلطة المياه جهوداً كبيرة لإنشاء مرافق المياه حيث تعمل حالياً على تطوير خارطة الطريق لإنشاء مرافق مياه إقليمية والاستفادة من مبدأ اقتصاديات الجملة مما ينعكس إيجاباً على تكلفة المتر المكعب للمياه والخدمة المقدمة للمواطن، ضمن رؤية واقعية تدريجية للانتقال إلى مرافق مياه إقليمية تركز على وجود مرحلة انتقالية بين الوضع القائم والمستقبلي تهدف إلى تقليص العدد الكبير لمزودي الخدمات على مستوى كل محافظة بما لا يتجاوز عشرة، وبمنهجية عملية وقابلة للتطبيق سواء من خلال قانون الحكم المحلي أو قانون المياه الجديد لسنة 2014.

حيث كلاهما يهدف إلى رفع مستوى مزودي الخدمات من خلال إنشاء مجالس لخدمات المشتركة ومرافق المياه الإقليمية. وتتضمن خارطة الطريق تحديد الاحتياجات، الآليات، والمنهجيات لعملية الإنشاء إضافة إلى تحديد الهيكل التنظيمي للمرفق والوصف الوظيفي باختلاف حجم المرفق (مرافق صغيرة، متوسطة وكبيرة)، إضافة إلى تحديد المهام المناطة بالمرافق ومركزية أو لا مركزية هذه المهام. وفي هذا الصدد يمكن للشكل الآتي أن يوضح الحالة التي سينتظم عليها المرافق المائية في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني استناداً إلى التدخلات الإصلاحية والقانونية التي واكبت القطاع وفقاً للشكل (2) الآتي:



الشكل (2): الهيكل التنظيمي لمصالح المياه الاقليمية في فلسطين، المصدر: سلطة المياه الفلسطينية (2013).

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2019

يبرز الشكل (2) أعلاه الهيكل التنظيمي الذي يحدد المصالح المائية الإقليمية والعلاقة الرأسية والافقية بين مزودي الخدمات، ودور وزارة الحكم المحلي والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة المتوسطة

والصغرى، وطريقة اتصالها بمصالح المياه الإقليمية ضمن التوجه المؤسسي والتوجه السياسي والتوجه الاقتصادي والمبني، وتصور اولي لعدد كل هذه المصالح حسب نوعها وموقعها كما نص عليه قانون المياه الفلسطيني "2014".

4- الدراسة الميدانية.

التحليل والمقاربات مع الواقع الحالي*⁽³⁾

ضمن التحليل الذي تظهره بيانات مركز الاحصاء الفلسطيني والتي تمثل الانعكاسات لمشروع الاصلاح على واقع قطاع المياه والصرف الفلسطيني، فانه يمكن استعراض النتائج وفقا للمؤشرات الآتية:

جدول (4): مؤشرات مختارة لإحصاءات المياه في فلسطين⁽⁴⁾، 2010-2018 (الوحدة: مليون م³ \ السنة)

المؤشر	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
كمية المياه المتاحة سنويا	389.5	375.2	363.6	365.3	342.7	365.7	349.2	323.9	331.1
كمية الضخ السنوية من الآبار الجوفية ⁽²⁾	274.2	264.5	251.6	250.5	246.3	262.9	253.3	245.5	244.0
التدفق السنوي لمياه الينابيع ⁽³⁾	25.5	23.5	29.0	40.7	28.2	39.5	39.3	21.4	26.8
كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي	214.0	213.2	210.2	214.9	191.3	198.4	199.9	185.5	178
حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة (لتر/فرد/يوم)	87.3	88.3	83.0	82.2	79.3	79.1	77.0	-	-
مياه شرب محللة ⁽⁴⁾	4.1	4.0	3.9	3.9	4.7	-	-	-	-
كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) ⁽⁵⁾	85.7	83.2	79.1	70.2	63.5	63.3	56.6	57.0	60.3

المصدر: مركز الاحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي.

من خلال ما تظهره بيانات الجدول (1) فإن التقدم يسير ببطء للمؤشرات المختارة للمياه ارتباطا بالسنوات، وكل مؤشر مرتبط بتغيرات بيئية معينة، فمؤشر التدفق السنوي من الينابيع مرتبط بمعدل الامطار لكل سنة، وتأهيل بعض الينابيع منها، ويلاحظ أن زيادة كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي مرتبطة بكمية الشراء من شركة

(3) المرجو ملاحظته أن ما تم ذكره سابقا هو منذ 2009 و2013 و2014 وحتى اللحظة لسنة 2022 وفقا لتقارير مختلفة لسلطة المياه.

اما التحليل فهو مقارنة كل ما ذكر مع الواقع الحالي لسنة 2022، ليتبين أهم الفجوات والتدخلات المطلوبة.

(4) البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة عام 1967.

(2) الكمية تشمل الضخ القسري من الحوض الساحلي في قطاع غزة، ولا تشمل الكميات المستخرجة من الآبار غير المرخصة في قطاع غزة، حيث تقدر كميات الضخ الآمن وطاقة الحوض السنوية المستدامة ب 50-60 مليون م³ فقط من أصل 198.6 مليون م³ يتم ضخها سنويا، حيث أن أكثر من 100 مليون م³ منها مستخرجة من المياه العائدة من البحر من خلال ما يعرف بظاهرة تداخل مياه البحر. حوالي 97% من كمية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي سنويا لا تتوافق نوعية المياه فيها مع معايير منظمة الصحة العالمية.

(3) الكمية لا تشمل مجموعة ينابيع الفشخة للأعوام (2011-2018).

(4) محطات تحلية تابعة للقطاع الخاص تعمل على تزويد السكان بمياه الشرب المحلاة المعبأة

(5) الكمية تشمل 4.4 مليون م³ للاستخدام الزراعي في محافظة طوباس والأغوار الشمالية.

(-) لا يوجد

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، 2018. نظام معلومات المياه. رام الله- فلسطين.

ميكروت الإسرائيلية، وعامل آخر مرتبط بهذا المؤشر وهو حفر بعض الابار الجوفية، وما يخفف من تقدم المؤشرات خصوصا حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة هو النمو السكاني والذي يبلغ 2.5% مقارنة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي والذي يبلغ 1.8 لسنة 2020 (مركز الاحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي).

لنخلص أن كمية المياه المتاحة سنويا مرتبطة بمدخلين اساسيين وهما كمية الشراء المسموح بها من شركة ميكروت الإسرائيلية وحفر بعض الابار الجوفية، الامر الذي يبقي الضفة الغربية وقطاع غزة في مرحلة تنمية إغاثة فقط، مرتبط بالحد الأدنى من الانشطة التنموية، التي تضمن بقاء الوضع الفلسطيني تحت سيطرة وتبعية الاحتلال الإسرائيلي، مقارنة بمنع دولة الاحتلال الإسرائيلي لإنشاء مصادر غير تقليدية مثل بناء السدود للحصاد المائي، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتوزيع التخصيصات المائية للقطاعات المختلفة وخصوصا الزراعية منها والصناعية، والجدول الاتي يوجز كميات المياه المتاحة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة:

جدول (5): كمية المياه المتاحة سنوياً في فلسطين حسب المنطقة والمصدر، 2018

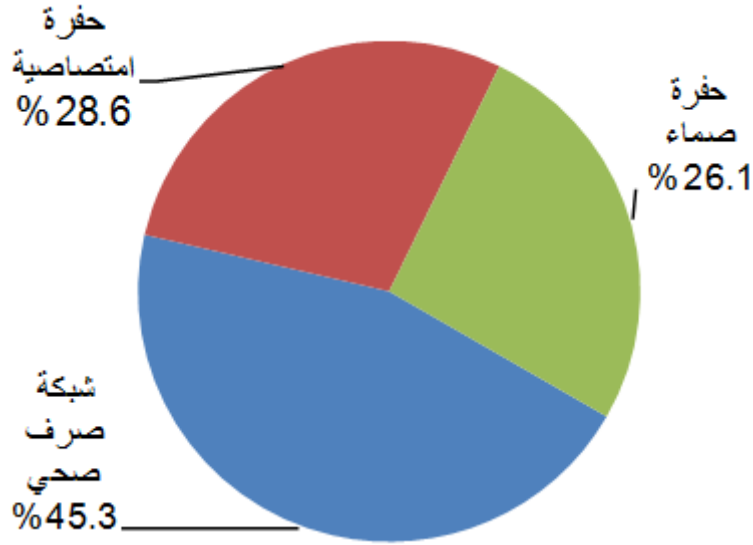
المجموع	المصدر				المنطقة
	المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)	مياه شرب محللة	تصريف الينابيع	المياه المضخوخة من الابار الفلسطينية	
	Water Purchased from Israeli Water Company (Mekorot)	Desalinated Drinking Water	Springs Discharge	Water Pumped from Palestinian Wells	
389.5	85.7	4.1	25.5	274.2	فلسطين
195.8	73.7	-	25.5	96.6	الضفة الغربية
193.7	12.0	4.1	-	177.6	قطاع غزة

المصدر: مركز الاحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي.

بالنظر إلى ما يحصل عليه قطاع غزة (177.6) مليون متر مكعب من المياه، الان أن 97% من هذه المياه ملوثة، وما زال الوضع في قطاع غزة يتصف بالوضع الكارثي خصوصا على مستوى جودة المياه التي تتسم بالتلوث لأكثر من 97% من آبارها الجوفية بالنائيتريت (NO3) بتركيز يصل إلى 400 ملغرام/لتر، علما بأن التركيز المسموح به عالميا هو 50 ملغرام/ لتر فقط، والكلورايد (Cl) يصل تركيزه من 1000-2000 ملغرام/لتر، والتملح المتزايد بتركيز 2000 ملغرام/لتر، ويزيد بمعدل 100 ملغرام/ لتر سنويا (سلطة المياه الفلسطينية، الموقع الرسمي).

من أجل هذا الوضع الكارثي فإن مشروع اصلاح قطاع المياه أقر إنشاء محطة تحلية لمياه البحر لإنقاذ قطاع غزة من الدخول في حالة عدم صلاحية القطاع للحياة، الا أن التقدم في إنشاء هذه المحطة ما زال قيد التخطيط وتجنيد الأموال والتي تحتاج إلى نصف مليار كأقل تقدير في المرحلة الأولى من إنشائها، علما بأن نسبة المياه المحلاة بما يشمل مصانع تعبئة المياه المحلاة بلغت 4.1 مليون متر مكعب وقد كان مقدر لها حسب الخطط أن تصل إلى 6 مليون متر مكعب (سلطة المياه الفلسطينية، 2019، ص 17)

وعند الحديث عن الوضع المائي بما يخص إدارة المياه العادمة، فإن الشكل الآتي يوضح واقع مياه الصرف الصحي لسنة 2014 أي منذ إنشاء قرار بقانون المياه والصرف الصحي الفلسطيني، والذي أعلن البدء بعملية إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني:



الشكل (3): نسب الاستخدام لنوع الصرف الصحي للمياه العادمة في فلسطين

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي.

وبمقارنة الوضع في الصورة اعلاه مع الوضع في سنة 2020 لم تتغير رغم تنفيذ مشاريع الصرف الصحي (العمل الميداني، 2022)، إلا أن معدل التزايد السكاني والانتشار العمراني يبقي النسبة بالسالب في أحيان كثيرة، ويجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة شبك الصرف الصحي في غزة تبلغ أكثر من 95% إلا أن محطات معالجة الصرف الصحي في قطاع غزة متوقفة عن العمل، وبالتالي تشكل برك كبيرة في وسط القطاع من المياه العادمة لتشكل مصدر تلوث متنوع ومستدام للسكان، والبقية من المياه العادمة تتدفق إلى شاطئ البحر لتحدث الكوارث البيئية والحيوية وتهدد حياة السكان وتقضي على الثروة السمكية، وتغيّر ظروف شاطئ غزة من مركز ترفيه سياحي إلى مكرهه بيئية وأفة صحية تنتشر على طول الشاطئ وتتركز في مناطق التدفق (رمال، الخزان، 2022).

عند تتبع مؤشرات السياسات الوطنية للمياه في فلسطين 2013-2032 فإن الوضع ما زال كارثياً، ومن هذه المؤشرات ما هو بسبب هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، مثل كميات التزود بمياه الشرب، وتردي التقدم في شبكات الصرف الصحي، وتدني مستويات المعالجة فيها، بسبب الهيمنة الكولانية الإسرائيلية على مصادر المياه الجوفية والسطحية، والهيمنة القانونية بمنع التراخيص لمحطات المعالجة لمياه الصرف الصحي، ومنع بناء السدود للحصاد المائي في الضفة الغربية، والحصار المطبق على قطاع غزة والذي يمنع استيراد الأدوات والتقنيات اللازمة لتشغيل هذه المحطات (سلطة المياه الفلسطينية، 2021، ص 20-24)

إلا أن هناك مؤشرات يرجع السبب في عدم تحقيقها إلى المؤسسة الفلسطينية ومنها التقدم في تدخلات الحكومة الرشيدة المرتبطة في إنشاء المؤسسات القطاعية، مثل تحويل دائرة مياه الضفة الغربية إلى شركة مياه وطنية، والتي لم تحول بعد، وعدم التقدم في إنشاء جمعيات مستخدمي المياه، وإنشاء مرافق المياه الإقليمية، وعدم التقدم في جذب القطاع الخاص لإنشاء مشاريع الشراكة المائية، وعدم التقدم في ضبط الفلتان الزراعي في الاستخدام الفوضوي لطرق الري التقليدية، واستخدام المبيدات والاسمدة دون رقابة ومساءلة، وما زالت التعديات غير الشرعية على المصادر المائية وشبكات التوزيع مستمرة، وكذلك الديون تتراكم باستمرار على مزودي الخدمات المائية من البلديات والمجالس المحلية، وما زال الوضع على ما هو عليه، إذا فرغ المحتوى من أي تقدم نوعي باتجاه الإصلاح المؤسسي، ورغم أن سلطة المياه الفلسطينية تعد المؤسسة القيادية لهذا القطاع، إلا أنها ما زالت دون هيكل

تنظيمي جديد منذ 2009 يراعي الاستخدام الامثل لمواردها البشرية بناء على التغيرات الاستراتيجية التي تتطلبها خططها الاستراتيجية التي تمثي ببطء ونسب إنجاز متدنية (العمل الميداني، 2022).

وبمراجعة التقرير السنوي 2019-2020 لسلطة المياه والذي يظهر حجم الأموال التي يتعامل معها القطاع بأكثر من نصف مليار دولار الا أن نسبة التنفيذ كانت 57 مليون فقط للمعدل السنوي، وربما يرجع ذلك إلى أزمة وباء كورونا منذ 2020 الا أن الأرقام توهم القارئ بأن الامور في تقدم، خصوصا في فصول الإنجاز لتنفيذ المشاريع البنية التحتية للمياه، والتي تمتد لفترات زمنية أكبر مما هي عليه في الحدود الزمنية التي يتبناها التقرير، وقد ورد في الصفحة الأولى للتقرير شكل يظهر أهم إنجازات القطاع من خلال ذكر أهم نقاط إصلاح قطاع المياه والتي تلخصت في:

- 1- إنشاء شركة المياه الوطنية.
- 2- إنشاء مرافق المياه الاقليمية.
- 3- تعزيز الاستدامة المالية لقطاع المياه.

علما بأن هذه النقاط معلن عنها في القطاع منذ سنة 2012 في سياق مشروع إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني (TPAT)، وقد أعلن قانون المياه الجديد (سلطة المياه الفلسطينية، 2014) عن البدء بها منذ 2014، وتم إنفاق أكثر من خمسة ملايين دولار امريكي على مشروع الاصلاح لقطاع المياه تنفيذا لهذه الاغراض تحديدا (PWA، 2013).

وبمراجعة فاعلية الأنظمة والادلة التي تم ذكرها في الجداول أعلاه، فإن هذه الأنظمة ما زالت غير معمول بها في مؤسسات قطاع المياه الفلسطيني، بحيث تم اعتماد بعضها من مجلس الوزراء، إلا أن انعكاساتها في واقع العمل المؤسساتي لمؤسسات القطاع ما زالت لم تؤت أكلها حتى 2022، وبالتالي يمكن إجمال الصورة لواقع التقدم لمشروع إصلاح قطاع المياه الفلسطيني وفقا للجدول الآتي:

جدول (6) تقييم نسب الإنجاز لمؤشرات إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني 2022

الرقم	المؤشر	الاساس الزمني	نسبة الفجوة ⁽⁵⁾ (الانحراف السلبي)	نسبة التدخل	ملاحظات
1	تحويل دائرة مياه الضفة الغربية الى شركة مياه وطنية	2014	%90	%10	جاري العمل على بعض التدخلات مثل تقييم الاصول
2	محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة	2009	%80	%20	تم عمل بعض الدراسات الفنية وعودات بتجنيد بعض الأموال من المانحين
3	جمعيات مستخدمي المياه	2014	%80	%20	تم اعتماد نظام جمعيات مستخدمي المياه من مجلس الوزراء الفلسطيني
4	مصادر المياه غير التقليدية	2009	%90	%10	تم إنشاء بعض محطات التحلية لمياه الشرب المعبأة (مبادرات قطاع خاص) في غزة بقدر 4.1 مليون متر مكعب، والتقدم بطيء في معالجة المياه

(5) تم اعتماد النسبة من خلال تقدير الاوزان النسبية لمجموع التدخلات اللازمة لاتمام كل مؤشر بالكامل، بحيث تم تقدير العلامات لاعتماد النظام %20، الا أن الخطوات الاخرى لتنفيذه ليكون معمول به في اوساط القطاع %80. والمؤشرات الاخرى خضعت لتقدير مجموعة بؤرية من خبراء قطاع المياه الفلسطيني، بحيث اعطوا وزن نسبي لمجموع التدخلات اللازمة لاتمام النشاط والنظر في ما تم انجازه حتى لحظة انعقاد الاجتماع وهو بتاريخ 2022/2/14.

الرقم	المؤشر	الاساس الزمني	نسبة الفجوة ⁽⁵⁾ (الانحراف السلبي)	نسبة التدخل	ملاحظات
					العادمة، ومنع بناء السدود من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
5	مجلس تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي	2014	%10	%90	المجلس يقوم بأعماله، وانما ما زالت قراراته غير ملزمة رغم أن القانون ينص على الزامها لمزودي خدمات المياه بالمفرق.
6	إنشاء مصالح المياه الاقليمية	2009	%90	%10	تم اعتماد النظام من مجلس الوزراء الفلسطيني
7	حماية البيئة من التلوث	2002	%90	%10	هذا البند يأخذ الرقم 3.8 من السياسة الوطنية للمياه (2012-2032، ص15)، وقد احتوى على التدخلات (44-54) كما هو مبوب في السياسة، الا انه لم يتم التقدم في اي من هذه التدخلات الا بالنذر اليسير ، ومنهما لم يعمل به مثل رصد المعادن الثقيلة في المصادر المائية ولم يتم نشر اي نشرة في الخصوص حتى 2022، للمزيد انظر السياسة
8	قضايا المياه العابرة للحدود	1995	%100	%0	بسبب هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، رغم وجود جهود متنوعة من اوساط دولية الا انه لم يتم احراز اي تقدم حتى على مستوى وعودات. وكذلك تم تطوير سياسة خاصة بالموضوع وتعثر إنجازها لنفس السبب.

المصدر: تطوير الباحث من تحليل البنود الواردة في السياسة الوطنية للمياه في فلسطين 2013-2032

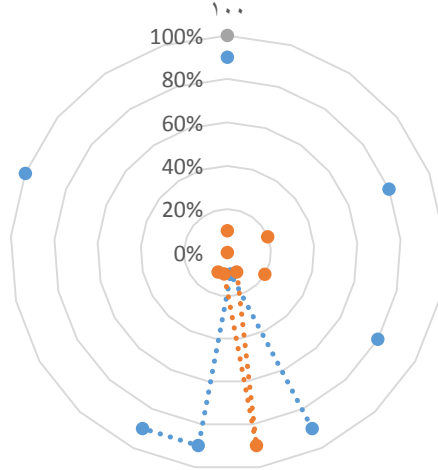
وسياسات فرعية اخرى

بالنظر إلى أهم المؤشرات التي ظهرت في الجدول (6) فإن العمل ما زال جاري على توظيف وإنجاز أهم تدخلات الحوكمة، إذ تعتبر كل المؤشرات أعلاه، أدوات حوكمة تدعم الاستدامة المائية، وتكفل التكامل مع السياسات المختلفة في قطاعات أخرى وتؤثر وتتأثر بها.

والشكل (4) الآتي يوضح حقيقة الوضع مقارنة بالنقطة المركزية (المتوقع وصولها) لكل مؤشر:

نسب الانحراف السلبي ومستويات التدخل في قطاع المياه الفلسطيني ٢٠٢٢

نسبة التدخل نسبة [١] الفجوة (الانحراف السلبي)



الشكل (4): نسب الانحراف السلبي ومستويات التدخل في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني 2022

المصدر: تطوير الباحث

ومن الملاحظ في الشكل (4) أن مؤشر واحد فقط تقدم بنسبة 90% وهو مجلس تنظيم قطاع المياه، وهذا بسبب تدخل الإرادة السياسية المباشرة بالموضوع، على حساب الإيرادات الأخرى، وهذا يظهر مدى فاعلية التقدم لمؤشرات الحوكمة عندما يكون خلف هذه المؤشرات إرادة جادة من القرار السياسي، إلا أن هناك فجوات ومؤشرات لم تتقدم بمستويات ونسب مقلقة، وإذا تم تتبع الأسباب الكامنة وراء هذا التأخر (الانحراف السلبي الذي يظهر في الجدول (6) فإنها تبدو بسبب هيمنة الاحتلال الإسرائيلي كمؤشر قضايا المياه العابرة للحدود، وهذه تشمل الحقوق المائية الفلسطينية في مياه نهر الأردن، والضخ الجائر الذي تقوم به إسرائيل للأحواض الجوفية في الحوض الغربي وبمحاذاة شريط قطاع غزة الحدودي، وعدم التقدم في بناء مصادر المياه غير التقليدية مثل السدود وبرك الجمع ومعالجة المياه العادمة والتي يتعقد تقدمها بسبب التراخي الواجب أخذها من دولة الاحتلال الإسرائيلي والتي غالباً ما تواجه بالرفض.

أما بخصوص المؤشرات الأخرى فإن البحث حاول أن يصل إلى الأسباب التي أحالت دون التقدم بقوة ووقت مناسبين لتحقيق التحولات التي دعى لها دور الحوكمة لقطاع المياه، علماً بأن الأدبيات في هذا المفهوم تعتبر الحوكمة الضعيفة عبارة عن بيئات استثمارية يكون فيها الفاعلون في القطاع العام غير قادرين أو غير راغبين في الاضطلاع بأدوارهم ومسؤولياتهم في حماية الحقوق، وتوفير الخدمات الأساسية، والخدمات العامة، وضمان إدارة القطاع العام بكفاءة وفعالية، حيث تؤدي هذه الإخفاقات الحكومية إلى إخفاقات أوسع في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمدنية التي يشار إليها على أنها ضعيفة الحكم (OECD, 2006، الموقع الرسمي)، وبالتالي كان لا بد من مجموعة بؤرية من الخبراء توجه الهمم الاسئلة بخصوص الأسباب الكامنة وراء هذا التأخر في الإنجاز.

مخرجات المجموعة البؤرية:

ومن خلال نقاش المجموعة البؤرية المركزة حول الأسباب الكامنة وراء تأخر إنجاز ما تم الاتفاق عليه، فقد تم تلخيص الأسباب فيما يأتي:

- 1- غياب نظام مساءلة وطني يراقب عليه المجلس التشريعي:
وبالتالي فإن هذا السبب يعتبر نتيجة لغياب وتوقف المجلس التشريعي الفلسطيني منذ تموز 2007. وهذا بدوره أدى إلى تكريس المركزية وتداعي لديمقراطية القرار والمشاركة في القرار المائي.
- 2- النهج المركزي في اتخاذ القرار:

رغم أن النهج المركزي يتسم بحاجته إلى وقت أقل، إلا أن عامل الوقت لم يكن في صالح قطاع المياه الفلسطيني (كما ابرز التحليل من خلال تصدير الأهداف منذ 2013 حتى 2022 لتظهر وكأنها جديدة على الراي العام في التقرير السنوي لسلطة المياه الفلسطيني 2019-2020)، وذلك إلى أن إقامة مؤسسات فاعلة لا تأتي إلا بالمشاركة القطاعية، وهي نهج معاكس للمركزية التي تتصف بها سلطة المياه، رغم أن قرار 14 بشأن المياه للقانون الجديد للمياه لسنة 2014 قسم السلطات ووزع المهام بين مؤسسات قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، إلا أنه ما زلت دائرة المياه تعمل تحت مركزية سلطة المياه، وكذلك عدم إنشاء مرافق المياه الاقليمية وجمعيات مستخدمي المياه، وتوقف مشاريع المشاركة مع القطاع الخاص، باستثناء مجلس تنظيم قطاع المياه والذي يباشر عمله السيادي النسبي منذ 2020، نتيجة قرار رئيس الوزراء

د. محمد شتية (المجموعة البؤرية، نتائج العمل الميداني، 2022).

- 3- إن غياب هيكل تنظيمي لسلطة المياه يتوافق ومتطلبات الدور السياساتي الجديد لسلطة المياه أدى إلى تعثر التقدم وخلط الأدوار بين هياكل ووحدات سلطة المياه الإدارية المختلفة، وبالتالي ضياع خط المساءلة والاتصالات الرسمية.
- 4- يمكن إضافة وباء كورونا منذ 2020 والذي أدى إلى تعثر في اتمام كثير من المهام التي كان من المفترض أن تنفذ في سياق طبيعي من التنقل والتواصل المستمرين، إلا أن قرارات الاغلاق والحجر المتكرر أدت إلى تقطع في عملية الاتصال وتدفق المعلومات اللازمين.
- 5- ان تداعيات الوضع السياسي خصوصا بما يخص محطة التحلية لمياه البحر المقرة في قطاع غزة، أدت إلى التأخر والتقدم البطيء في الإنجاز، وذلك بسبب تراجع مستوى الدعم الدولي ودور المانحين من جهه، وانسحاب الدعم الأمريكي الممثل في مؤسسة US aid، بناء على قرار الحكومة الامريكية إبان حكم دونالد ترامب (2017-2021) وما زالت لم تعود المؤسسة للعمل حتى اللحظة 2/2022.
- 6- ما زال الخلط في مفهوم الدور السياسي والوظيفة العامة يلقي بظلاله على واقع الحكم وسير اتخاذ القرار في القطاع العام الفلسطيني، وربما يمكن تسمية هذا الخلط بالآفة الحزبية بما يسمى في علم الاجتماع بظاهرة "الأوليغارشية"⁽⁶⁾.

(6) الموسوعة السياسية، الموقع الرسمي: عرِّفَت الأوليغارشية في القاموس السياسي الفرنسي على أنَّها: "النظام السياسي الذي تكون فيه معظم القوى في أيدي عدد قليل من الأفراد، كـبعض العائلات أو جزء صغير من السكان، وعادة ما تكون الطبقة الاجتماعية أو الطائفة، تكون مصدر قوتهم الثروة، التقاليد، القوة العسكرية، القسوة.. إلخ." كما عرِّفَت موسوعة لاروس - Larousse encyclopédique الفرنسية الأوليغارشية على أنَّها: "النظام السياسي في السلطة التي ينتهي إليها عدد قليل من الأفراد تشكل إما النخبة المثقفة (الأرستقراطية) أو الأقلية المالكة (النخبة الثرية)، وكلاهما يتم الخلط بينهما في كثير من الأحيان."

هناك مجموعة من الأسباب التي دعى لها البنك الدولي التي تؤدي إلى فشل السياسات في الدول والتي كان أهمها: الثقة والالتزام والشراكة والتعاون مع كافة الاطراف حتى المعارضة منها، والانتقال السلمي للسلطة، وفهم الوظيفة العامة، وفهم الدور السياسي وتكامله مع مؤسسات الدولة في سياق تنموي متفق عليه يضمنه نظام متطور من تدفق المعلومات ونظام شامل يكرس المساءلة ويحقق النزاهة والشفافية (البنك الدولي، 2017، ص50). وعند مقارنة هذه الأسباب التي دعى لها البنك الدولي مع الأسباب التي حصرتها المجموعة البؤرية فإنه يظهر لنا جدول المقاربة الآتي:

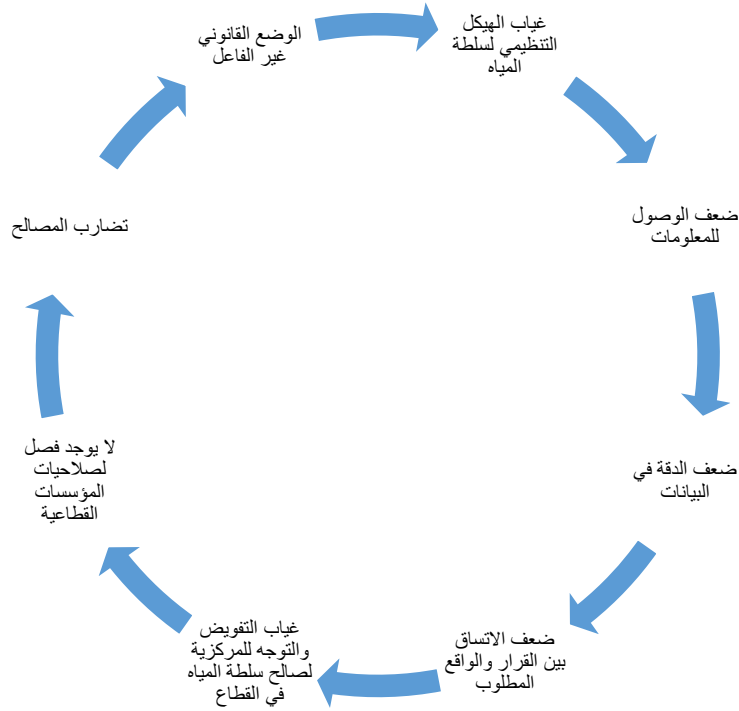
الجدول (7): المقاربة لأسباب فشل للحكومة بين مؤشرات البنك الدولي والواقع الفلسطيني حسب ما أظهره التحليل

الرقم	أسباب الفشل من وجهة نظر البنك الدولي	أسباب الفشل من وجهة نظر المجموعة البؤرية
1	ضعف الثقة بين الاطراف والجمهور	غياب المجلس التشريعي الذي يمثل جسر تواصل لبناء الثقة
2	ضعف الالتزام من قبل المكلفين واصحاب القرار	الوقت المتأخر في تنفيذ ما تم التخطيط له مسبقا في السياسات المائية المعتمدة
3	ضعف الشراكة بين كافة الاطراف المعنية	النهج المركزي في اتخاذ القرار
4	ضعف التعاون بين كافة الفئات والمؤسسات الوطنية والاهلية	وباء كورونا منذ 2020 الذي تسبب بالحجر الصحي للناس* (7)
5	غياب الانتقال السلمي للسلطة (الانتخابات)	تداعيات الوضع السياسي الفلسطيني وغياب المجلس التشريعي عن صناعة القرار
6	ضعف نظام المعلومات وضمان تدفقها	غياب هيكل تنظيمي لسلطة المياه
7	ضعف الفهم والنضج السياسي ودور الوظيفة العامة	الخلط في مفهوم الدور السياسي والوظيفة العامة
8	ضعف المساءلة والشفافية والنزاهة	غياب نظام مساءلة وطني يراقب عليه المجلس التشريعي

المصدر: تطوير الباحث.

بالنظر إلى الجدول (7) فإنه يمكن أن نستنتج أن الأسباب التي دعى لها البنك الدولي تقاربت مع الأسباب التي حصرتها المجموعة البؤرية في النقاش الموجه لنفس الغرض، وبالتالي فإن هذا يرفع درجة التأكد من الأخذ بالاعتبار معالجة هذه الأسباب والوقوف عندها من قبل صانعي القرار في القطاع المائي الفلسطيني سياسيا وإداريا. ويعزو البحث الأسباب الهيكلية للمؤسسة الفلسطينية التي تعيق دور الحكومة في قطاع المياه وفقا للشكل (4) الآتي الذي يوضح التحديات الداخلية لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني:

(7) تم اقران وباء كورونا بضعف التعاون، بسبب أن التعاون يوجد خطط طوارئ ومعدلات مرونة أكبر في التعامل مع الاوقات الطارئة والكارثية.



الشكل (5): التحديات الداخلية (أي داخل مؤسسات القطاع المائي) لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني

المصدر: تطوير الباحث

يظهر الشكل (5) أهم التحديات التي تواجه المؤسسة الريادية في قطاع المياه والصرف الصحي، ممثلة بسلطة المياه الفلسطينية، ذلك أن ما نصت عليه المواد في قانون المياه 2014 لم تتحقق بعد، وكثير من الأنظمة والاستراتيجيات التي تم تحليلها لم تنفذ بعد على أرض الواقع مما أخلّ بمبدأ الاتساق في الحوكمة بمعنى عدم اتساق القرار مع الواقع، وترحيل الأهداف الاستراتيجية من خطة إلى خطة، وعدم الدقة في البيانات قد يوقع المؤسسة في خطر التلاعب بها، لضعف تدفق المعلومات، وذلك لأن القرار ما زال مركزياً لصالح سلطة المياه الفلسطينية على حساب دائرة المياه التي من المفترض أنها تحولت إلى شركة مياه وطنية، واستقلت بقرارها، إلا أنها بدون مدير عام منذ 2014 في حدود البحث الزمنية، ولوحظ أيضاً غياب هيكل تنظيمي مستجد لسلطة المياه منذ 2014 يتوافق مع الرؤيا والرسالة، حيث أن مثل هذا الغياب يوقع المؤسسة في خطر عدم الاتساق وضعف التلاؤم بين دور المؤسسة مع الخطط الاستراتيجية التي تعتمدها، واختلاط مبدأ التفويض والمساءلة.

وربما هذا التحليل يبرر لماذا تحتل فلسطين مرتبة متأخرة في تقارير الحوكمة العالمية حيث وصلت إلى ترتيب 136 من أصل 192 دولة بمعدل تراجع سلبي في المقارنات بين التقارير (البنك الدولي، 2020)، أي في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى، وليس تقدماً في مؤشرات الحوكمة الرقمية، وإنما ما زالت في المستوى السلبي، حيث بلغت (-.36) سنة 2010، من أصل المؤشر 2.5، ثم تراجعت إلى (-.64) سنة 2020 (البنك الدولي، 2020)، وهذا يؤكد تراجع مستوى فاعلية الحوكمة في فلسطين.

خلاصة بأهم النتائج:

ارتباطاً بأهداف الدراسة وأهميتها التي تحددت في المشكلة الأساسية القائمة على تحديد مخاوف أو أسباب تداعي دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، فقد تم تحليل واقع الحوكمة القطاعية للمياه والصرف الصحي الفلسطيني، ارتباطاً بالسياسة الوطنية للمياه في فلسطين (2013-2032)، والذي أظهر وجود

تحديات واختلالات متنوعة، أدت إلى التأخر في إنجاز ما تم التخطيط له، وهذا بدوره عكس على نجاح دور الحوكمة في تحقيق أهدافها القطاعية، وفقا للمقاربة التي ظهرت من التحليل، لأهم المؤشرات القطاعية، بنسب الإنجاز المتدنية لدور الحوكمة الاصلاحية للقطاع، علما بأن هذا التوجه للنتائج سيزود أصحاب القرار وصانعي السياسات في قطاع المياه بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة وفقا للتوصيات التي اقترحتها الدراسة.

وبناء عليه يمكن تلخيص أهم النتائج ارتباطا بفرضيات الدراسة وفقا لما يأتي:

1. تم رفض فرضيات البحث حيث وجد أسباب فشل لدور الحوكمة في اصلاح قطاع المياه والصرف الصحي، بمعنى لم تستطيع الحوكمة أن تكون جسر نجاح إلى تحقيق الأهداف في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني ويعود ذلك إلى مجموعتين من الأسباب:
 - أ- المجموعة الأولى: مرتبطة بهيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الواقع الهيدرو جيوسياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين.
 - ب- المجموعة الثانية: تعود إلى أسباب هيكلية في النمط القيادي لمؤسسة سلطة المياه الفلسطينية بتمثيلها للوظيفة العامة وتداعي الدور السياسي بما يخص النظام الوطني ككل كغياب مؤسسات هامة في إنجاز الأعمال مثل غياب المجلس التشريعي الفلسطيني.
2. أظهرت النتائج وجود انحرافات سلبية عن المؤشرات المخطط لها والمثلة لتقدم الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

التوصيات والمقترحات.

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثان ويقترحان ما يلي:

1. حصر أسباب فشل تطبيق السياسات المخطط لها من خلال بناء نظام معلومات متطور يشمل التدفق المستمر والدقة والموضوعية والحدثة، وتفعيل دور الالتزام والمساءلة والتعاون والشراكة وفقا لنظام اخلاقي يدعوله صاحب القرار السياسي ويلزم كافة الاطراف به، ويصدر للرأي العام الفلسطيني.
2. اعادة تفعيل إنشاء شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الاقليمية وجمعيات مستخدمي المياه، وفقا لجدول زمني يشرف عليه مجلس الوزراء الفلسطيني، وتغيير التوجه القيادي من المركزية إلى اللامركزية، لان من شأن هذه المؤسسات أن تتقاسم السلطات والمسؤوليات مع سلطة المياه الفلسطينية في إدارتها لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني.
3. تبنى الثقة من خلال توطيد التعاون بين كافة الاطراف المؤثرة والمتأثرة في صناعة القرار، وعليه نوصي صانعي القرار السياسي والإداري في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني بإعلان مدونة سلوك اخلاقي تكفل هذا التعاون والتشارك بين كافة فئات المجتمع خصوصا المنظمات الاهلية والمؤسسات المحلية، والاجسام الفاعلة في قطاع المياه الفلسطيني.
4. من الأهمية بمكان تطوير واعتماد هيكل تنظيمي لسلطة المياه يتلاءم وطبيعة الدور الذي يناط بها في إدارة قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، ذلك أن كثير من الانحرافات السلبية التي اظهرتها النتائج مرجعها إلى تفعيل الوحدات الإدارية المختلفة بما يتلاءم والاستخدام الامثل للموارد البشرية في سلطة المياه الفلسطينية.

أولاً- المراجع بالعربية:

- الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التنمية المستدامة، الموقع الرسمي (<https://sdgs.un.org/ar/goals>).
- رمال، فؤاد؛ الخزان، بوشقي (2022): "الضعف الاجتماعي المرتبط بالظلم البيئي المتصل بالصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (2) 6، 98-131. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.L131021>
- الساعدي، رحيم (2018): " إصلاح التعليم في العراق وتطبيق تقنية دلفي في الدراسات المستقبلية"، مجلة الفلسفة، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، تشر. ثاني، ع. الثامن عشر، بغداد، العراق.
- سلطة المياه الفلسطينية (2019): "استراتيجية سلطة المياه الفلسطينية 2019-2021+2022"، رام الله، فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2021): " التقرير السنوي 2019-2020"، رام الله، فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2014): " قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه، رام الله، فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (1) (2014): " قانون المياه الجديد 2014"، المواد (8، 18، 37، 48)، رام الله، فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2012): " السياسة الوطنية للمياه والصرف الصحي في فلسطين 2013-2032، رام الله،.
- سلطة المياه الفلسطينية (2014): " قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه، الفصل الثاني، المادة (8)، رام الله.
- سلطة المياه الفلسطينية (2014): " قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"، الفصل الرابع، المادة 18، رام الله، فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2022): تقرير الإنجاز السنوي، الموقع الرسمي.
- سلطة المياه الفلسطينية، 2018. نظام معلومات المياه. رام الله- فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية، الموقع الرسمي، اخر وصول 2022/2/20 (http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=Gfzpjja2725820592aGfzpj).
- سلطة المياه الفلسطينية (2014): " قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"، الفصل السابع، المواد 37-44، رام الله، فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2014): " قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"، الفصل الثامن، المواد 46،45، رام الله، فلسطين.
- المجموعة البؤرية. نتائج العمل الميداني. 2022/2/14
- مركز الاحصاء الفلسطيني 2021، الموقع الرسمي (<https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3773>)
- مركز الاحصاء الفلسطيني، 2022، الموقع الرسمي (<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1246>)
- الموسوعة السياسية، الموقع الرسمي: عرّفَتْ الأوليغارشية في القاموس السياسي الفرنسي على أنّها: "النظام السياسي الذي تكون فيه معظم القوى في أيدي عدد قليل من الأفراد، كبعض العائلات أو جزء صغير من السكان، وعادة ما تكون الطبقة الاجتماعية أو الطائفة، تكون مصدر قوتهم الثروة، التقاليد، القوة العسكرية، القسوة.. إلخ." كما عرّفَتْ موسوعة لاروس Larousse encyclopédique-الفرنسية الأوليغارشية على أنّها: "النظام

السياسي في السلطة التي ينتهي إليها عدد قليل من الأفراد تشكل إما النخبة المثقفة (الأرستقراطية) أو الأقلية المالكة (النخبة الثرية)، وكلاهما يتم الخلط بينهما في كثير من الأحيان.“، اخر وصول 2022/2/15، <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

- وزارة المالية والتخطيط الفلسطيني (2022): "بلاغ الموازنة، الجزء الثاني، 2020-2022، ص30، حيث بلغ حجم العجز 1.7 مليار دولار امريكي من اصل 5.6 مليار دولار حجم النفقات في الموازنة لسنة 2020.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Alejandro Jiménez Fdez de Palencia, Ricard Gine, Pilar AvelloPanchali Saikia (2020): " Unpacking Water Governance: A Framework for Practitioners", Stockholm International Water Institute, 10055 Stockholm, Sweden. DOI: 10.3390/w12030827
- Campos, V. N. de O.; Fracalanza, A. P. (2010): " Governance of water in Brazil: conflicts for the appropriation of water and seeking integration as a consensus". Ambiente & Sociedade, Campinas, v.13, n. 2 P. 365-382, Jul / Dez. 2010
- Masood Ahmed & Eduardo Araral (2019): " Water Governance in India: Evidence on Water Law, Policy, and Administration from Eight Indian States", Lee Kuan Yew School of Public Policy, National University of Singapore, Singapore 117570, Singapore.
- Najjar, Nibal (2018): " Assessing the Governance and Designing a Successful Utility Reform for Jerusalem Water Undertaking" M.Sc. Thesis, Birzeit University, Faculty of Graduate Studies Water and Environmental Engineering, Rammallah, Palestine
- Nasser Al Khatib, Jawad Hasan, Gül Ozerol, Linda Majaj (2017): " Governing the reuse of treated wastewater in irrigation: The case study of Jericho, Palestine", International Journal of Global Environmental Issues DOI: 10.1504/IJGENVI.2017.083424, <https://www.researchgate.net/publication/315987559>
- Palestinian Water Authority (PWA) (2019): "Water Sector Annual Report (5), Ramallah, Palestine.
- PWA (2013): " GZ-Emergency Capacity Building Project to the Palestinian Water Authority: Technical, Planning and Advisory Team in the Water and Sanitation Sector (TPAT), Rammallah, Palestine
- PWA (2013): "National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032", Ramalla, Palestin
- PWA (2013): "National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032", Ramalla, Palestine.
- World bank (2017): "World Development Report 2017, Enhancing governance for development: Why policies fail", CHAPTER 2, P50.
- World Bank (2021): ' Government effectiveness- Country rankings", https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_government_effectiveness/